مكافحة الفساد الإداري كركيزة أساسية لتحقيق التنمية
" دراسة في القانون السعودي"

Combating Administrative Corruption as a Fundamental Pillar for Achieving Development
"A Study in Saudi Arabian Law"

أ.د. دعاء محمد إبراهيم بدران

قسم الأنظمة –كلية الشريعة والأنظمة –جامعة تبوك

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٣/٧/٢

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٣/١٠/٨

مستخلص الدراسة:

تعد مكافحة الفساد من أهم السياسات الداعمة لتحقيق التنمية، وتسلط هذه الدراسة الضوء على تأثير الفساد الإداري على التنمية وحقوق الإنسان، وتهدف الدراسة إلى إبراز جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح في كافة القطاعات، مؤكدة على عزم المملكة على محاربة الفساد بجميع أشكاله.

وتبين الدراسة أن الفساد الإداري يشكل عائقاً رئيسياً لتحقيق التنمية، ويؤثر سلباً على بيئة التنمية داخل الدولة. لذا، تناولت الدراسة أهمية تطوير التشريعات بشكل مبتكر ومرن، معززة الشفافية والمساءلة، وداعمة للمشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد، كما أكدت على ضرورة تعزيز وعي المجتمع بخطورة الفساد وأهمية مكافحته بشكل شامل وفعّال لتحقيق التنمية وتعزيز التقدم والازدهار الشامل.

الكلمات الافتتاحية: الفساد الإداري، حق الإنسان، بيئة التنمية، جهود المملكة.

Abstract:

Combating corruption is one of the most important policies supporting development, and this study sheds light on the impact of administrative corruption on development and human rights. The study aims to highlight the efforts of the Kingdom in combating corruption and achieving reform, emphasizing the Kingdom's determination to combat corruption in all its forms.

The study shows that administrative corruption constitutes a major obstacle to achieving development and negatively affects the development environment within the country. Therefore, the study addressed the importance of developing innovative and flexible legislation, enhancing transparency and accountability, and supporting community participation in combating corruption. It also emphasized the need to raise awareness in society about the seriousness of corruption and the importance of comprehensive and effective efforts to combat it in order to achieve development and promote comprehensive progress and prosperity.

Keywords :Administrative corruption, human rights, development environment, Kingdom's efforts.

مقدمة:

حق التنمية هو أحد حقوق الإنسان والذي يشكل الفساد الإداري العقبة الرئيسية أمام تحقيقه والحفاظ عليه، ويؤدي الفساد الإداري إلى هدر الإمكانيات والموارد ويجعل جهود التنمية معطلة، لذا يعتبر مكافحة الفساد الإداري أمراً ضرورياً لضمان تحقيق حق التنمية كحق أساسي للإنسان.

ولا شك أن الفساد الإداري يؤثر على التنمية في كافة البلدان المتقدمة والنامية، وتختلف طرق مكافحته من بلد لأخر اعتماداً على درجة تقدمه وقدراته والسبل والوسائل التي يستخدمها لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة بسبب تأثيرها على التنمية وبشكل أساسي التنمية المستدامة، فالفساد الإداري هو العقبة الأكثر أهمية أمام عدم تحقيق التنمية، ويعيق قدرة الجهات الحكومية على أداء مهامها والوفاء بدورها التنموي.

وتولي الدول اهتماماً كبيراً لسياسات مكافحة الفساد وتعمل على تطوير وسائل الرقابة ودعم فعاليتها لمواجهته واقتلاع جذوره، وتقييد آثاره لتحسين وسائل تحقيق التنمية، وتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

فمكافحة الفساد الإداري ليست مهمة تكليف لجهة واحدة، حتى لو كانت هذه الجهة تملك القدرة والكفاءة لمكافحته، بل هو مسؤولية الجميع، ويعد الطريق الوحيد للقضاء على الفساد ومحاسبة مرتكبيه هو تعزيز نظام الرقابة.

أهمية الدراسة:

الفساد الإداري يحول مواردنا وإمكانياتنا وجهودنا بعيداً عن الأهداف الصحيحة، ويمكن أن يعرقل مشاريع التنمية بسبب مشكلات الفساد المرتبطة به. لذلك، التنمية، التي ترتبط بشكل وثيق بحقوق الإنسان لا يمكن أن تتحقق في وجود الفساد الإداري، فالحق في التنمية ليس مرتبطاً فقط ببيئة إدارية مناسبة، ولكن أيضاً بالعديد من الحقوق، والتي تتداخل جميعها معاً، فعدم تحقيق بعض الحقوق يؤثر سلباً على البعض الآخر. لذا، يتوجب على الدولة بذل الجهد لإنشاء بيئة مناسبة بشكل دائم لمكافحة الفساد كعائق رئيسي أمام التنمية، وينبغي أيضاً تحسين وسائل مكافحة الفساد باستمرار مع تطور أساليبه.

إشكالية الدراسة:

تتبلور في أن الفساد الإداري يؤدي إلى تشتيت الموارد وتجاوز الآليات الفعالة للتنمية، مما يُهدِّد بإعاقة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المجتمعات، بالإضافة إلى ذلك تتسبب ممارسات الفساد الإداري في نقص الشفافية والمساءلة الجادة للمسؤولين، بما يزيد من انعدام الثقة بين الحكومات والمواطنين وهذا يؤثر سلباً على التنمية داخل الدول، ولذا تتلخص اشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

- مدي فاعلية وسائل مكافحة الفساد الإداري في دعم تحقيق التنمية باعتبارها حق من حقوق الإنسان؟

منهجية الدراسة:

تمت الدراسة باتباع المنهجين الوصفي التحليلي، ومجموعة من المصادر الأولية والثانوية والمنشورات العلمية، لوصف وتحليل الواقع الفعلي لتأثير الفساد الإداري على التنمية.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان.

المطلب الأول: مفهوم الحق في التنمية.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للحق في التنمية.

المطلب الثالث: المعوقات الإدارية لحماية الحق في التنمية.

المبحث الثاني: جهود المملكة لمواجهة الفساد كمعوق للتنمية.

المطلب الأول: صياغة تشريعات لمكافحة الفساد الإداري.

المطلب الثاني: مكافحة الفساد الإداري كوسيلة لتعزيز وحماية الحق في التنمية.

المبحث الأول

الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بحقوق الإنسان،[١] وتعزز مفهوم الحق في التنمية في إطار تشريعي واضح[٢]، وهو أحد الأولويات الوطنية لتحقيق التنمية وتعزيز حقوق المواطنين[٣].

ويعتبر الفساد الإداري انتهاكاً لهذا الحق، والذي يتعارض مع القيم الأخلاقية والشرعية التي تهدف إلى تحقيق التقدم والازدهار،[٤] وتسعى المملكة إلى تعزيز ثقافة النزاهة والأخلاق في المجتمع، وذلك من خلال توجيه الجهود التثقيفية والتوعوية بأهمية مكافحة الفساد، وتأثيره السلبي على التنمية وحقوق الإنسان، كما تقوم بتحفيز الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية، من خلال ذلك سنتاول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

مفهوم الحق في التنمية

لفترة طويلة، ساد مفهوم ضيق للتنمية الذي اقتصر على النمو الاقتصادي دون النظر فيها كحق من حقوق الإنسان، وكان هناك انقسام واضح بين مفهوم التنمية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى نتائج غير منطقية، مثل تضحية ببعض حقوق الإنسان من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في بعض الدول[٥].

لذا، ظهر اتجاه جديد يؤكد على ضرورة تضمين التنمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان[٦]، يعتمد هذا الاتجاه على التفاعل المتبادل بين التنمية وحقوق الإنسان، حيث أصبح تحقيق التنمية واستدامتها مرتبطاً بشكل كبير بحقوق الإنسان، ويؤثر انتهاك هذا الحق بشكل مباشر على عملية التنمية[٧].

وفي حقيقة الأمر تأخرت فكرة الحق في التنمية كحق إنساني لفترة زمنية طويلة إلى حد ما، نتيجةً للانشغال بالدفاع عن حقوقه الأخرى التي كانت تعد في تلك الفترة هي الحقوق الأساسية والوحيدة كحقه في الحياة، الحق في المساواة، ومما يدعم هذه الفكرة ما تكبدته البشرية في مكافحة الأفكار المظلمة كالعبودية والتمييز العنصري على أساس الدين واللون[٨].

ويعتقد الاقتصاديين[٩]وهم محقون في أن مفهوم التنمية أوسع نطاقاً من مفهوم النمو، والذي يعد عنصراً من عناصر التنمية، فقد يتحقق النمو ولا تتحقق التنمية باعتبار أن أبعادها ليست اقتصادية فقط، بل لها أبعاد أخري كالبعد الاجتماعي والسياسي والثقافي والتي تسير جنباً إلى جنب مع ذلك البعد الاقتصادي، وبتحقق هذه الأبعاد تتحقق التنمية بمفهومها العام، وإغفال أحد هذه الأبعاد هو معوق رئيسي للتنمية الاقتصادية.

لذلك، يمكن تعريف التنمية على أنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي يمكن للأفراد، سواء كانوا أفراداً في ذاتهم أو أعضاء في المجتمع، أن يحققوا من خلالها احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقدر المستطاع، وتعد هذه الاحتياجات ضرورية للحفاظ على كرامة الإنسان، وبالتالي، فإن التنمية هي حق للشعوب في جميع أنحاء العالم، وحق لكل مواطن في التمتع بجميع حقوق الإنسان.[١٠]

المطلب الثاني

الأساس القانوني لحق التنمية في المملكة

تلتزم الدولة تجاه مواطنيها بتلبية حقهم في التنمية[١١]، ففي رؤية المملكة ظهر تركيزها على الإنسان مؤكدة على أن تبدأ الرؤية من المجتمع، وإليه تنتهي، ويمثّل المحور الأول أساساً لتحقيق هذه الرؤية

وتأسيس قاعدة صلبة للازدهار الاقتصادي، ينبثق هذا من الإيمان الواضح بأهمية بناء مجتمع حيوي، يعيش أفراده وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، مع التأكيد على الاعتزاز بالهوية الوطنية والإرث الثقافي العريق كل ذلك في ظل بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقوّمات جودة الحياة للجميع مواطنين ومقيمين، ويسندهم بنيان أسري متين، ومنظومتي رعاية صحية واجتماعية ممكّنة، وبالتالي فالتنمية حق للدولة ومواطنيها معاً[١٢].

ونعتقد أن رؤية المملكة العربية السعودية واضحة في جعل الحق في التنمية هو حق مزدوجاً للدولة ككيان (صاحبة السلطة)، وأفراد المجتمع كشعب، واللذان يشكلان عنصرين رئيسين في تكوين أي دولة، إلى جانب الإقليم كل هذه العناصر تعمل بشكل مترابط في تحقيق مفهوم التنمية كحق.

وتأكيداً على أهمية التنمية كحق من حقوق الإنسان، يمكننا ملاحظة أن النظام الأساسي للحكم قد ناقشت هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالمادة (٢٦)، تم تضمين تصريح يفيد بأن الدولة ملزمة بحماية حقوق الإنسان والعمل بمبادئ الشريعة الإسلامية في هذا السياق، وفيما يتعلق بالمادة (١٤) تم التأكيد على أن جميع الموارد التي وُضعت من قبل الله في باطن الأرض، أو على سطحها، أو في المياه الإقليمية، أو ضمن الحدود البرية والبحرية التي تخضع لاختصاص الدولة، تعتبر ملكاً للدولة وفقاً لأحكام القانون، وتُحدد وسائل استغلال هذه الموارد وحمايتها وتطويرها وفقاً للمصلحة العامة للدولة وأمانها واقتصادها، حسب ما يُحدده النظام، وفيما يخص المادة (٢٢) يشدد النص على أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق خطة علمية عادلة.

وتعبر هذه المواد عن اهتمام واضح من المملكة بالتنمية كحق أساسي للإنسان، وهو ما تم تأكيده بشكل جاد من خلال رؤيتها للعام ٢٠٣٠[١٣]، حيث تم بناء الرؤية على ثلاثة محاور رئيسية، وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح. وجميع هذه المحاور تتداخل في مسار واحد واضح، وهو تحقيق التنمية[١٤].

المطلب الثالث

الفساد الإداري كمعوق رئيسي للتنمية

رغم أهمية الحق في التنمية ودوره في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان، إلا أن هذا الحق يواجه العديد من التحديات[١٥]، ومن أبرز هذه التحديات الفساد الإداري في الدولة[١٦]، والذي يعد عائقاً رئيسياً[١٧] لتحقيق حق التنمية [١٨]ويزداد تفاقمه في الدول غير المتقدمة[١٩] والتي تشهد نظاماً إدارياً بيروقراطياً ووضعاً سياسياً غير مستقر، إلى جانب سوء التخطيط وعوامل أخرى.

فالفساد الإداري يُعَدُّ أخطر التحديات التي تعوق تحقيق وحماية حق التنمية للدولة وللأفراد على حد سواء[٢٠]، إنه يُعتبر بيئة مثلى لحدوث جرائم الرشوة ويؤثر سلباً على الولاء والروح المعنوية للمواطنين تجاه الدولة وأهدافها، كما يتسبب في سوء استخدام السلطة والفساد العام في مؤسسات الدولة، مما ينجم عنه تدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بشكل عام، مما يؤثر سلباً على التنمية[٢١].

فالفساد الإداري يمكن تعريفه على أنه انحراف عن واجبات ومسؤوليات الوظيفة العامة[٢٢]، سواء كان ذلك بسبب قصور أخلاقي من قبل الأفراد يجعلهم غير قادرين على تقديم الخدمة العامة بنزاهة[٢٣]، أو بسبب استغلال موقع وسلطة الفرد في الوظيفة لتحقيق مصلحة شخصية أو لأغراض غير شرعية على حساب المصلحة العامة[٢٤].

فظاهرة الفساد تكون معقدة وتتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والسياسية[٢٥]، وتشمل الأسباب الرئيسية للفساد انتشار الفقر والجهل وضعف الضمير، وعدم توافق الأنظمة مع متطلبات الحياة الاجتماعية، ونقص أجهزة الرقابة وانعدام استقلاليتها[٢٦].

علاوة على ذلك، عدم العدالة في توزيع الثروة داخل المجتمع يعزز الفساد[٢٧]، حيث يؤدي تفاوت الثروة بين الطبقات إلى فقدان بعض المواطنين للولاء للأهداف العامة في المجتمع،[٢٨] ويشجع على سلوكيات فاسدة في الجهاز الإداري للدولة[٢٩].

بشكل عام، يمثل الفساد الإداري تحدياً كبيراً يعوق تحقيق وحماية حق التنمية، ويشكل تهديداً للموارد المخصصة للتنمية ويضعف الأداء الحكومي.

المبحث الثاني

جهود المملكة لمواجهة الفساد كمعوق للتنمية

تكافح أغلب الدول بمختلف أيدولوجيتها السياسية لمكافحة الفساد الإداري والمالي[٣٠]، فالفساد متغير ولا يمكن ربطه بنظام محدد أو وقت محدد،[٣١] بل يظهر الفساد بأشكال مختلفة متى كانت الظروف مواتية[٣٢]، وإن كانت درجات الفساد تختلف من دولة لدولة أخرى، ومن وقت لأخر، ومن مستوى تنموي إلى أخر، وكل ذلك يتأثر بمجموعة متراكبة من العوامل لذا كان واجباً أن تبقي مجهود مكافحة الفساد في تطور مستمر وفق موقف الدولة ونظامها، وقدرتها الاقتصادية، ووضعها الاجتماعي، والثقافي،[٣٣]وقد أقرت المملكة قوانين صارمة لمكافحة الفساد الإداري والحفاظ على النزاهة في جميع المستويات الحكومية والقطاعات الخاصة، ومن خلال ذلك سنتاول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

صياغة تشريعات لمكافحة الفساد الإداري

مكافحة الفساد الإداري تُعتبر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أبعاد التنمية[٣٤]، وهذا يتماشى مع رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تحقيق مكانة بارزة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الحفاظ على مكتسبات التنمية وتحقيق النمو المستدام لذا، تبذل المملكة جهوداً كبيرة في مكافحة الفساد الإداري وتعزيز النزاهة والشفافية، تلك الجهود تُمكن المملكة من تعزيز التنمية المستدامة[٣٥] وتحقيق أهداف الرؤية، وكذلك أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

فقد تم صدور العديد من القوانين التي تهدف بشكل إلى مكافحة الفساد، ومن الأمثلة على ذلك قانون مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٩هـ.

في هذا السياق، أصدر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال قرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ بتاريخ ١٤٢٨/٢/١ هـ، كانت هذه الاستراتيجية تهدف بشكل رئيسي إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله، وتعزيز الوعي والقيم الدينية والأخلاقية والتربوية لدى المجتمع السعودي، كما تهدف أيضاً إلى توجيه المواطنين والمقيمين نحو تبني سلوكيات صحيحة واحترام القوانين والأنظمة، وتوفير بيئة مناسبة لنجاح خطط التنمية، والمساهمة في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، كما تسعى أيضاً إلى تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.

ومن بين الآليات التي تم تنفيذها وفقًا لهذه الاستراتيجية، كان إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي أُطلق عليها اسم "الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد".

بعد ذلك، تم تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥) بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٨ هـ، وتنص المادة الثانية من هذا القرار على أن الهيئة مباشرة تحت توجيه الملك، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام. أما المادة الثالثة، فقد حددت هدف الهيئة بوضوح، حيث تهدف إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري وتأتي هذه الإصلاحات التشريعية في المملكة، بما في ذلك نظام مكافحة غسل الأموال الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٢٠) بتاريخ ١٤٣٩/٢/٥ هـ، بهدف منع تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة واستخدامها في النظام المالي القانوني.

ونظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة الذي صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٩) بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٤٤٢ هـ، هذه الإصلاحات تعكس التزام المملكة بمكافحة الفساد بجميع أشكاله وتجلياته.

وتتماشى كل هذه القوانين والإصلاحات مع الرؤية التي تؤكد على عدم التسامح مع الفساد بأي شكل من الأشكال، سواء كان ذلك في الجوانب المالية أو الإدارية[٣٦]، ولتحقيق هذا الهدف، تم تعزيز ثقافة الإبلاغ عن جرائم الفساد في المملكة، حيث أصبح من حق الأفراد وواجباً هاماً على الجميع الإبلاغ عن أي حالات اشتباه في الفساد، سواء كانت متعلقة بالمخالفات المالية أو الإدارية أو الأخلاقية[٣٧]، ولحماية المبلغين عن الفساد وضمان سرية هويتهم، تم اعتماد نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين في قضايا الفساد والأشخاص ذوي الصلة بهم بموجب القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٤م، ويوفر هذا النظام الحماية القانونية للأفراد الذين يبلغون عن الفساد ويمنع أي أذى يمكن أن يلحق بهم بسبب إبلاغهم عن مخالفات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء بوابات الإبلاغ في المملكة لتسهيل وتسريع عملية الإبلاغ عن حالات الفساد والمخالفات، وتعتبر هذه البوابات واجهة آمنة ومريحة للمواطنين والمقيمين لتقديم بلاغاتهم ومعلوماتهم حول الفساد دون الحاجة إلى الكشف عن هويتهم.

ونعتقد أن بوابات الإبلاغ تعزز مفهوم الشفافية والتعاون بين الحكومة والمواطنين، بحيث يصبح المواطن شريكاً فعّالاً في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مكافحة الفساد الإداري كوسيلة لتعزيز وحماية الحق في التنمية

تكمن أهمية مكافحة الفساد الإداري في دورها الحاسم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في التنمية، فالفساد يُعتبر ظاهرة تؤثر بشكل سلبي على الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية، ويُعيق تحسين جودة الحياة[٣٨]، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمعات. لهذا السبب، تعمل الدول على تطوير سياسات وإجراءات لمكافحة هذه الظاهرة، وضمان تحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان.

ويتأتى هذا من خلال العلاقة الوثيقة بين مجمل حقوق الإنسان والحق في التنمية، حيث يعتبران جزءاً من نفس السياق ويتفاعلان مع بعضهما البعض، فالحق في التنمية هو حق متشعب يتضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجميع هذه الحقوق تعتبر جزءاً من مفهوم الحق في التنمية وتسهم في تحقيقه.

لذا، أصدر إعلان الحق في التنمية في عام ١٩٨٦ تأكيداً على الارتباط بين حقوق الإنسان وعملية التنمية في كافة جوانبها[٣٩]. وتم تعبير عن التنمية في هذا الإعلان كحق من حقوق الإنسان نفسه، وشهد المجتمع الدولي استمراراً في تعزيز هذا المفهوم الحديث للتنمية المرتبط بحقوق الإنسان من خلال مشاركته في عدة مؤتمرات دولية.

من بين هذه المؤتمرات، يُشار إلى مؤتمر فيينا الذي عُقد في عام ١٩٩٣ [٤٠] والذي أكد على مضمون إعلان الحق في التنمية الصادر في عام ١٩٨٦[٤١]، واستمر هذا التوجه في المؤتمرات اللاحقة، مثل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤[٤٢]، وقمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥[٤٣]، وإعلان الألفية الثالثة في نيويورك في عام ٢٠٠٠[٤٤].

وقد كان الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان واضحاً في تحديد العلاقة بين حقوق الإنسان عامةً، وحقه في التنمية بشكل خاص، كما أكد الميثاق على أن مفهوم حقوق الإنسان يشمل حقه في التنمية، ويجمع بين جميع الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحقوق المدنية، والسياسية.

من خلال ذلك تم التأكيد على أهمية ربط حقوق الإنسان بالتنمية المستدامة وتعزيز الجهود الدولية لتحقيق التقدم الشامل للبشرية. ذلك من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية، وضمان حماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد بغض النظر عن جنسياتهم أو ثقافاتهم[٤٥].

فتحقيق التنمية يتطلب وجود ضمانات تكفل ذلك، منها تأمين الضمان الاجتماعي للمواطنين وضمان الحق في العمل والدخل، والصحة، والغذاء، والتعليم، فبدون هذه الحقوق، لا يمكن تحقيق التنمية بشكل كامل، ويتعلق حق العمل بشكل وثيق بتحقيق التنمية، ولذلك، حرصت رؤية المملكة على توفير فرص العمل لمختلف فئات المجتمع.

كما تضمنت الرؤية أيضاً التفكير في تطوير مهارات الشباب من خلال التدريب المستمر لتزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل وتشجيع ثقافة الأداء والإنتاجية. ولتحقيق هذه الأهداف، تم تأسيس هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة، كما لم تغفل الرؤية حقوق النساء وذوي الإعاقة في مجال العمل[٤٦].

كما هو الحال بالنسبة لحقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الدخل أو الأجر والحق في مستوى معيشة كافي للفرد وأسرته، فإن هذه الحقوق تعتبر أساسية في سياق تحقيق التنمية[٤٧]. حيث يلعب مكافحة الفساد الإداري دوراً حاسماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في التنمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- معالجة أسباب الفساد الإداري: يُعَد الفساد الإداري واحداً من أهم معوقات حقوق الإنسان في التنمية، فعندما تتخذ الدولة إجراءات جادة لمكافحة الفساد وتعزز النزاهة والشفافية في الإدارة، ينعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد والمجتمع، ويساهم مكافحة الفساد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين بيئة المناخ التنموي.
- تعزيز الحق في العمل والدخل: يلعب الحق في العمل والدخل دوراً حاسماً في تحقيق التنمية الشاملة، فتوفير فرص العمل والحماية من التمييز في ميدان العمل يمكن أن يساهم في تعزيز الدخل للأفراد والأسر وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.
- الحق في الغذاء: يعتبر الحق في الغذاء حقاً أساسياً للإنسان، ويسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة. فمكافحة الفساد الإداري يمكن أن تضمن

توجيه الموارد بفعالية نحو تحقيق الأمن الغذائي وضمان توفير الغذاء الكافي للمواطنين[٤٨].

بهذه الطرق، يمكن لمكافحة الفساد الإداري أن تساهم بشكل فعال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في التنمية.

فتطهير الإدارة من الفساد يلعب دوراً أساسياً في تحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، مما يعزز حقوق الإنسان في التنمية ويحسن مستوى المعيشة. بالإضافة إلى ذلك، تشجع جهود مكافحة الفساد على زيادة مستويات الشفافية والمشاركة المجتمعية. فإن معالجة الأسباب الجذرية للفساد الإداري تعتبر استثماراً حيوياً لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في التنمية.

وتعتبر البيئة الإدارية الفاسدة عاملاً محفزاً لانتشار الفساد الإداري. لذلك، من المهم أن تتخذ الجهود الجادة لمحاربة الفساد الإداري والتخفيف من تأثيراته السلبية، ويتوجب على المجتمع والدولة على حد سواء تحمل المسؤولية في هذا السياق[٤٩].

فالفساد الإداري يشكل تهديداً للحريات والحقوق العامة، ويظهر بأشكال متعددة ومتطورة. لذلك، يجب مكافحته باستخدام وسائل مبتكرة ومرنة تتطور مع تطور هذه الظاهرة، فمن خلال تطوير تشريعات فعّالة ومواكبة للتطورات، يمكن للدول والمجتمعات التصدي للفساد الإداري وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يُعد الاعتماد على ذوي الكفاءة عاملاً أساسياً في مكافحة الفساد وتعزيز حق الإنسان في التنمية. فعندما نختار الكفاءات التي تتمتع بالقيادة والإدارة المؤهلة والنزاهة، نسهم بشكل كبير في تحقيق نتائج إيجابية ومستدامة للمواطنين والمجتمع بشكل عام.

وإن اعتماد مثل هذه الكفاءات يمكن أن يكون إجراءً فعالاً لمكافحة الفساد وتحسين إدارة شؤون المجتمع بفعالية وبمنهج تنموي[٥٠].

فتعزيز الوعي الوطني بمكافحة الفساد هو جانب مهم ضمن جهود المملكة العربية السعودية لتعزيز النزاهة والشفافية في الإدارة العامة والمؤسسات الحكومية والخاصة،[٥١] وتهدف هذه الجهود إلى توعية الجمهور بأهمية مكافحة الفساد وتأثيراته السلبية على المجتمع والاقتصاد وحقوق الإنسان. وتتضمن هذه التوعية تنظيم حملات توعوية وتثقيفية وتقديم الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد، هذه الجهود تعزز الشفافية وتسهم في تعزيز النزاهة في القطاعين الحكومي والخاص. علاوة على ذلك، يلعب تعزيز دور المؤسسات الرقابية والاستقلالية دوراً كبيراً في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة التي تحمي حقوق الإنسان وتسهم في مستقبل أفضل للمجتمع.

الخاتمة:

مكافحة الفساد الإداري تمثل تحدياً هاماً وحيوياً للدول في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الإنسان، فالفساد الإداري يؤثر سلباً على جودة الخدمات الحكومية ويعيق الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية بلا فساد يعتبر هدفاً يقوم على حقوق الإنسان ويتطلب تضافر جهود الحكومات والمجتمعات والمؤسسات، من خلال ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

١. الفساد الإداري يُعتبر عقبة كبيرة أمام تحقيق حق الإنسان في التنمية، حيث يُستنزف الموارد ويُحول الأهداف العامة نحو مصالح ضيقة نتيجة لفساد الإدارة.

٢. حق التنمية للإنسان لا يمكن تحقيقه بشكل منفصل عن باقي حقوقه ويجب ربطه بجميع حقوق الإنسان.

٣. مكافحة الفساد الإداري ليست مجرد جريمة تقتصر مكافحتها على القانون، بل هي ثقافة يجب تطويرها وتحسينها لتعزيز التقدم والتنمية.

٤. جذور الفساد الإداري تنبع من عوامل متعددة، مما يتطلب نهجاً شاملاً وتعاوناً مشتركاً لمكافحته.

٥. الفساد الإداري غالباً يزدهر في السرية، لذا يجب تعزيز الشفافية والمساءلة كوسيلة لمكافحته والقضاء عليه.

ثانياً: التوصيات

١. وضع تشريعات لتنظيم عمليات التوعية وتعزيز وعي المجتمع بأهمية مكافحة الفساد بشكل شامل وفعّال، ذلك يتضمن تطوير برامج تثقيفية تستهدف مختلف فئات المجتمع وتعزز الوعي بأثار الفساد والقيم الأخلاقية.

٢. وضع وتنفيذ قوانين فعّالة وشاملة تستهدف مكافحة الفساد الإداري بجميع أشكاله، ويجب التركيز على تطوير قوانين مرنة ومبتكرة تتناسب مع تطورات الفساد وتحدياته.

٣. تعزيز ثقافة النزاهة والأخلاق في المؤسسات الحكومية من خلال تطبيق معايير صارمة للنزاهة والشفافية في جميع القرارات والأعمال، ورفع القيم الأخلاقية في المجتمع.

الهوامش

(١) البقمي، ناصر بن محمد بن مجول، والمالكي، عبدالحفيظ بن عبد الله. حقوق الانسان في الاسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية. مجلة البحوث الأمنية، ١٧ (٤١)،٢٠٠٨، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٢) بوطورة، فضيلة، سمايلي، نوفل، تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته.Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal، ٢ (١) ،٢٠١٩، ص ١.
https://doi.org/10.5339/rolacc.2019.2

(٣) عمر، حسين حامد محمود، ضمانات حقوق الإنسان في الدستورين السعودي والمصري: مقارنة بمبادئ الإسلام. مجلة قضاء، (٢٣)،٢٠٢١، ص٥٦٤-٦٠١.

(٤) عثمان، جمال عباس أحمد، والصالحي، محمد عبد الرحمن إسماعيل، مكافحة شائبة الفساد الإداري في المجتمعات المعاصرة: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية. مجلة البحوث والدراسات الشرعية، ٣ (١٦)، ٢٠١٣، ص ١٣٢-١٣٥.

(٥) البرقي، محمد فرج محمد عبد الله، تطوير التنمية المستدامة: تعريفها، وأبعادها وأهدافها من المنظور الوضعي والإسلامي. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية،٣٨(٣٨)،٢٠٢٣، ص ٥٦٦.

(٦) الملا، معاذ سليمان راشد محمد، مكافحة الفساد وعلاقته بالتنمية المستدامة: دراسة وصفية في ضوء أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية .مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (١٧٧)،٢٠٢٠، ص ٤٥٨-٤٥٩.

(٧) الشبلي، سعيد علي غافل، الحق في التنمية. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ٦ (١٧)،٢٠١٢، ص ٤٨٩-٤٩٠.

(٨) خالص، عبد الرحيم، الحق في التنمية. مجلة الفرقان، (٦٢)، ٢٠٠٩، ص ٩٢-٩٤.

(٩) شلبي، إسماعيل، التنمية الاقتصادية ومواقف المنهج الاسلامي منها. دار الامام الشاطبي،٢٠١٢، ص ٦٥.

(١٠) عبد الحكيم، صفاء الدين محمد، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً. منشورات الحلبي الحقوقية،٢٠٠١، ص ١٥٢.

(11) Bouhamdan, R. F., Mostapha, N., & Hegazy, W, Corporate Governance and Anti-Corruption Disclosure: Evidence from MENA Region. European Journal of Science, Innovation and Technology, 3(2), 2023, p122-136.
https://www.ejsit-journal.com/index.php/ejsit/article/view/188

(١٢) رؤية المملكة، ١٣.

(١٣) الكحلاوي، رجب، حقوق الإنسان الدستورية وسبل حمايتها دراسة في ضوء النظام السعودي والمصري والتشريعات والمواثيق الدولية. مكتبة الشقيري،٢٠١٧، ص ٣٠.

(١٤) رؤية المملكة العربية السعودية، ص ١١.

(١٥) عباس، على حمزة، أثر الفساد الإداري على أعمال الحكومة. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ١١ (٣٧)، ٢٠١٨، ص ١٩٨.

(١٦) السامرائي، أسامة نوري عزاوي حمود، وعمر، حمدي علي، الدور الرقابي للهيئات المستقلة في مكافحة الفساد الإداري والمالي. المجلة القانونية، ١٠ (٦)،٢٠٢١، ص ١٦٥٧.

(17) Belyaeva, G., Mamin, A., Zhirov, R., Belyaev, V., & Borodino, N., ANTI-CORRUPTION EDUCATION: ISSUES OF LEGAL REGULATION. Lex Humana, 15(4), 2023, p219.
https://seer.ucp.br/seer/index.php/LexHumana/article/view/2720

(١٨) عبد الرحمان، مجدوب، ورمضاني، فاطمة الزهراء، آثار الفساد الإداري وسبل مكافحته .مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ٩(١)،٢٠٢٣، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(١٩) المري، راشد محمد حمد، مواجهة جرائم الفساد الإداري والمالي: دراسة تحليلية تأصيلية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٤(٥٧)،٢٠٢٣، ص ٥١٨.

(20) Hirotake, I. Development and anti-corruption in the era of reforms in the GCC states). Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization. 817(1), 2021, p1. http://hdl.handle.net/2344/00052057

(٢١) السيد، هدى محمد عبد الرحمن، دور القانون في مكافحة الفساد في الجهاز الإداري للدولة. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ٦٠ (١)،٢٠١٨، ص ٤٩٧-٤٩٩.

(٢٢) شتيوي، ربيع، الفساد الإداري واليات مكافحته: تحليل نظري. مجلة آفاق للبحوث والدراسات، ٥(١) ،٢٠٢٢، ص ٦٦٠.

(٢٣) بوخروبة، كلثوم، الفساد الإداري وانعكاساته على المجتمع. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ١٦ (١)، ٢٠٢٣، ص ١١١٨.

(٢٤) لدسوقي، محمد، الفساد الإداري. دار النهضة العربية،٢٠١٥، ص ٦٦ -٦٨.

(٢٥) العمري، محمد بن سلطان بن أحمد، الدعوى الجزائية العامة في جرائم الفساد المالي والإداري: دراسة تطبيقية نظامية. مجلة قضاء، (٢٩)،٢٠٢٢، ص ٣٦٠-٣٦٢.

(٢٦) الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ بتاريخ ١٤٢٨/٢/١، ص ٨.

(٢٧) يوسفي، مباركة، وعكوش، حنان، صور الفساد في الصفقات العمومية. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، ٥ (١)، ٢٠٢٢، ص١١٨٤.

(٢٨) محمدين، سيد أحمد، ظاهرة الفساد: ماهيتها ومظاهرها وأشكالها واستراتيجية مواجهتها "١. مجلة .إدارة الأعمال، (١٧٤)،٢٠٢١، ص ٦-٨.

(٢٩) الشامسي، خلفان، أسباب ودوافع الفساد وآليات مكافحته. مجلة القانون والأعمال، (٧٨)، ٢٠٢٢، ص ٧٠.

(٣٠) العديم، عقوب بن إرشيد، الإدارة الإلكترونية: مدخل إداري للحد من الفساد الإداري. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٣١(٢)، ٢٠١٧، ص ١٨٩.

(٣١) عبد الجليل، سماح السيد، الفساد الإداري: مفهومه وأسبابه وآليات القضاء عليه. المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، (١٩)، ٢٠٢١، ص ٢٢٧.

(٣٢) حمد، سلوى حسن ردام، الفساد الإداري والمالي وأثره على أنشطة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مجلة الدراسات المستدامة،٤ (١)،٢٠٢٢، ص ٥٠٣.

(٣٣) جدي، عبد الحليم، الفساد الإداري والمالي على مؤشرات التنمية الشاملة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ٩ (٢)، ٢٠٢٢، ص ٨٤٩ -٨٥٠.

(34) Khalifa, M., & Khodair, A, Sustained Growth and Anti-Corruption Policies in Egypt. Journal of Statistics Applications & Probability an International Journal, 12 (3), 2023, p1223. http://dx.doi.org/10.18576/jsap/120328

(٣٥) عز الدين، زهير، دور الآليات القانونية والمؤسساتية في مكافحة الفساد الإداري، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، ٢ (٢٦)، ٢٠٢٢، ص ١٠٣.

(٣٦) رؤية المملكة: ص٦٠.

(٣٧) فلبمان، آمال، جريمة الفساد الإداري: دراسة وصفية كيفية في المجتمع السعودي، مجلة كلية التربية، ٢٥(٥)،٢٠١٥، ص ٣٣٤-٣٣٦.

(38) Hindawy, E. F. M., Combating Administrative Corruption, and its Role in Achieving Sustainable Development in Light of the Kingdom's Vision 2030. Information Sciences Letters, 12 (5), 2023, p1911.
https://digitalcommons.aaru.edu.jo/isl

(٣٩) م (١) من الإعلان.

(٤٠) عقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، بموجب قرار الجمعية العامة ١٥٥/٤٥ في فيينا في الفترة من ١٤-٢٥ حزيران/ يونية ١٩٩٣.

(٤١) الإعلان، ٢.

(٤٢) عُقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) في المدة من ٥ إلى ١٣ سبتمبر ١٩٩٤ تحت رعاية الأمم المتحدة، كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أكبر مؤتمر حكومي دولي معني بالسكان والتنمية، حيث شاركت فيه ١٧٩ حكومة وحوالي ١١٠٠٠ مشارك مسجل من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

(٤٣) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ٦-١٢ مارس ١٩٩٥، كوبنهاجن، كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في هذا الوقت، أكبر تجمع لقادة العالم على الإطلاق. وحضره أكثر من ١٤٠٠٠ شخص، من بينهم مندوبي ١٨٦ دولة، و١١٧ ممثلاً على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات. تعهدت الحكومات في مؤتمر القمة بجعل القضاء على الفقر، وهدف العمالة الكاملة وتعزيز التكامل الاجتماعي، هي الأهداف الأسمى للتنمية.

(٤٤) قمة الألفية، ٦ -٨ سبتمبر ٢٠٠٠، نيويورك، وكان من أهم المؤتمرات التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة.

(٤٥) تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم ١٨ في نيروبي (كينيا) يونيو ١٩٨١.

(٤٦) رؤية المملكة ص ٣٧.

(47) Maree, K. Z., Khamo, M. H., & Shakir, H, Al-Hukm Al-Rashid and its Role in Achieving Sustainable Development: A Study on the Nature of the Relationship", 12(2), 2023, p360-373.
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n2a1805

(٤٨) رنا سلام أمانة، أثر الفساد على تحقيق الأمن الغذائي, *Misan Journal of Academic Studies*، (٣٦) ١٩ ، ٢٠١٩.
https://www.iasj.net/iasj/article/193160

(٤٩) مزهر الساعدي، هيفاء، سلمان محمود، محمد. الفساد الاداري في العراق الاسباب والمعالجات، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، ٢٠١٧.
http://abu.edu.iq/fa/research/articles/12288

(٥٠) كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي، ٢٧(٣٠٩)،٢٠٠٤، ص ٤٢.

(٥١) العصيمي، مرام بنت ضيف الله بن ذياب، معالجة الصحف السعودية لقضايا محاربة الفساد: دراسة تحليلية على عينة من صحيفتي الرياض وعكاظ .المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، (٢٦)،٢٠١٩، ص ٤٤٦-٤٨٧.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

١) الدسوقي، محمد، الفساد الإداري. دار النهضة العربية، ٢٠١٥.

٢) الكحلاوي، رجب، حقوق الإنسان الدستورية وسبل حمايتها دراسة في ضوء النظام السعودي والمصري والتشريعات والمواثيق الدولية. مكتبة الشقيري، ٢٠١٧.

٣) عبد الحكيم، صفاء الدين محمد، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دولياً. منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٥.

المجلات:

١) البرقي، محمد فرج محمد عبد الله، تطوير التنمية المستدامة: تعريفها، وأبعادها وأهدافها من المنظور الوضعي والإسلامي. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية،٣٨(٣٨)، ٢٠٢٣.

٢) البقمي، ناصر بن محمد بن مجول، والمالكي، عبدالحفيظ بن عبد الله، حقوق الانسان في الاسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية. مجلة البحوث الأمنية،٤١(١٧)، ٢٠٠٨.

٣) السامرائي، أسامة نوري عزاوي حمود، وعمر، حمدي علي، الدور الرقابي للهيئات المستقلة في مكافحة الفساد الإداري والمالي. المجلة القانونية،١٠(٦). ٢٠٢١.

٤) السيد، هدى محمد عبد الرحمن، دور القانون في مكافحة الفساد في الجهاز الإداري للدولة. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ٦٠(١)، ٢٠١٨.

٥) الشامسي، خلفان، أسباب ودوافع الفساد وآليات مكافحته. مجلة القانون والأعمال، (٧٨)، ٢٠٢٢.

٦) الشبلي، سعيد علي غافل، الحق في التنمية. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة،٦(١٧)، ٢٠١٢.

٧) العديم، عقوب بن إرشيد، الإدارة الإلكترونية: مدخل إداري للحد من الفساد الإداري. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٣١(٢)، ٢٠١٧.

٨) العصيمي، مرام بنت ضيف الله بن ذياب، معالجة الصحف السعودية لقضايا محاربة الفساد: دراسة تحليلية على عينة من صحيفتي الرياض وعكاظ. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، (٢٦)، ٢٠١٩.

٩) العمري، محمد بن سلطان بن أحمد، الدعوى الجزائية العامة في جرائم الفساد المالي والإداري: دراسة تطبيقية نظامية. مجلة قضاء، (٢٩)، ٢٠٢٢.

١٠) المري، راشد محمد حمد. مواجهة جرائم الفساد الإداري والمالي: دراسة تحليلية تأصيلية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية،٤(٥٧)، ٢٠٢٣.

١١) الملا، معاذ سليمان راشد محمد، مكافحة الفساد وعلاقته بالتنمية المستدامة: دراسة وصفية في ضوء أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (١٧٧)، ٢٠٢٠.

١٢) بوخروبة، كلثوم، الفساد الإداري وانعكاساته على المجتمع. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،١ (١٦)، ٢٠٢٣.

١٣) جدي، عبد الحليم، الفساد الإداري والمالي على مؤشرات التنمية الشاملة في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ٩(٢)، ٢٠٢٢.
١٤) حمد، سلوى حسن ردام، الفساد الإداري والمالي وأثره على أنشطة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مجلة الدراسات المستدامة،٤(١)، ٢٠٢٢.
١٥) خالص، عبد الرحيم، الحق في التنمية. مجلة الفرقان، (٦٢)، ٢٠٠٩.
١٦) شتيوي، ربيع، الفساد الإداري واليات مكافحته: تحليل نظري. مجلة آفاق للبحوث والدراسات،٥(١)، ٢٠٢٢.
١٧) شلبي، إسماعيل، التنمية الاقتصادية ومواقف المنهج الاسلامي منها. دار الامام الشاطبي، ٢٠١٢.
١٨) عباس، على حمزة، أثر الفساد الإداري على أعمال الحكومة. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ١١(٣٧)، ٢٠١٨.
١٩) عبد الجليل، سماح السيد، الفساد الإداري: مفهومه وأسبابه وآليات القضاء عليه. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، (١٩)، ٢٠٢١.
٢٠) عبد الرحمان، مجدوب، ورمضاني، فاطمة الزهراء، آثار الفساد الإداري وسبل مكافحته. مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ٩(١)، ٢٠٢٣.
٢١) عثمان، جمال عباس أحمد، والصالحي، محمد عبد الرحمن إسماعيل، مكافحة شائبة الفساد الإداري في المجتمعات المعاصرة: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية. مجلة البحوث والدراسات الشرعية،٣(١٦)، ٢٠١٣.
٢٢) عز الدين، زهير، دور الآليات القانونية والمؤسساتية في مكافحة الفساد الإداري. مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، (٢٦)، ٢٠٢٢.
٢٣) عمر، حسين حامد محمود، ضمانات حقوق الإنسان في الدستورين السعودي والمصري: مقارنة بمبادئ الإسلام. مجلة قضاء (٢٣)، ٢٠٢١.
٢٤) فلبمان، آمال، جريمة الفساد الإداري: دراسة وصفية كيفية في المجتمع السعودي، مجلة كلية التربية، ٢٥ (٥)، ٢٠١٥.
٢٥) كريم، حسن، مفهوم الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي، ٢٧(٣٠٩)، ٢٠٠٤.
٢٦) محمدين، سيد أحمد، ظاهرة الفساد: ماهيتها ومظاهرها وأشكالها واستراتيجية مواجهتها "١". مجلة إدارة الأعمال، (١٧٤)، ٢٠٢١.
٢٧) يوسفي، مباركة، وعكوش، حنان، صور الفساد في الصفقات العمومية. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، ٥(١)، ٢٠٢٢.

المواقع الإلكترونية:

١) بوطورة، فضيلة، سمايلي، نوفل، تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته، Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal، ١ (٢)، ٢٠١٩.

https://doi.org/10.5339/rolacc.2019.2

٢) رنا، سلام أمانة، أثر الفساد على تحقيق الأمن الغذائي, Misan Journal of Academic Studies . ، ١٨(٣٦)، ٢٠١٩.

https://www.iasj.net/iasj/article/193160

٣) مزهر الساعدي، هيفاء، سلمان محمود، محمد، الفساد الاداري في العراق الأسباب والمعالجات، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، ٢٠١٧.

http://abu.edu.iq/fa/research/articles/12288

ثانياً: باللغة الأجنبية

1) Belyaeva, G., Mamin, A., Zhirov, R., Belyaev, V., & Borodino, N. ANTI-CORRUPTION EDUCATION: ISSUES OF LEGAL REGULATION. Lex Humana, 15(4), 2023.
https://seer.ucp.br/seer/index.php/LexHumana/article/view/2720
2) Bouhamdan, R. F., Mostapha, N., & Hegazy, W, Corporate Governance and Anti-Corruption Disclosure: Evidence from MENA Region. European Journal of Science, Innovation and Technology, 3(2), 2023.
https://www.ejsit-journal.com/index.php/ejsit/article/view/188
3) Hindawy, E. F. M, Combating Administrative Corruption and its Role in Achieving Sustainable Development in Light of the Kingdom's Vision 2030. Information Sciences Letters, 12 (5), 2023.
https://digitalcommons.aaru.edu.jo/isl
4) Hirotake, I, Development, and anti-corruption in the era of reforms in the GCC states). Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization. 817(1), 2021.
http://hdl.handle.net/2344/00052057
5) Karimova, G, CORRUPTION: ITS HISTORICAL ROOTS AND WAYS TO COMBAT IT. Research Focus 1)4), 2022.
https://doi.org/10.5281/zenodo
6) Karinda, K., Agustang, A., & Usman, A. Digital Government for Anti-Corruption: A Systematic Literature Review. International Journal of Science and Society, 5 (1, 2023.
https://doi.org/10.54783/ijsoc.v5i1.649
7) Khalifa, M., & Khodair, A Sustained Growth and Anti-Corruption Policies in Egypt. Journal of Statistics Applications & Probability an International Journal, 12 (3), 2023.
http://dx.doi.org/10.18576/jsap/120328

8) 8. Maree, K. Z., Khamo, M. H., & Shakir, H. F, Al-Hukm Al-Rashid, and its Role in Achieving Sustainable Development: A Study on the Nature of the Relationship", 12(2), 2023
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n2a1805

ثالثاً: الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات:

١) مؤتمر فيينا الذي عُقد في عام ١٩٩٣.

٢) إعلان الحق في التنمية في عام ١٩٨٦.

٣) مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤.

٤) قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥.

٥) إعلان الألفية الثالثة في نيويورك في عام ٢٠٠٠.

رابعاً: القوانين والقرارات:

١) النظام الأساسي للحكم للملكة العربية السعودية.

٢) قانون مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية، الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٩هـ.

٣) نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة الذي صدر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٩) بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٤٤٢ هـ.

٤) الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال قرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ بتاريخ ١٤٢٨/٢/١ هـ،

٥) قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥) بتاريخ ٢٨ / ٥ / ١٤٣٢ هـ.

References

First, in Arabic:

Books:

1) Desouki, Mohamed, Administrative Corruption. Dar Al-Nahda Al-Arabia, 2015.
2) Al-Kahlawi, Rajab, Constitutional Human Rights and Their Protection: A Study in Light of the Saudi and Egyptian Systems, Legislation, and International Agreements. Al-Shaikri Library, 2017.
3) Abdel-Hakim, Safaa Al-Din Mohamed, the Right to Economic Development and Its International Protection. Al-Halabi Human Rights Publications, 2005.

Journal Articles:

1) Al-Barqi, Mohammad Faraj Mohammad Abdullah, Sustainable Development: Definition, Dimensions, and Objectives from the Situational and Islamic Perspective. Wadi Al-Nile Journal of Human, Social, and Educational Studies, 38(38), 2023.

2) Al-Buqami, Nasser bin Mohammad bin Majoul, and Al-Maliki, Abdulhafiz bin Abdullah, Human Rights in Islam and Their Applications in the Saudi Legal System. Journal of Security Research, 41(17), 2008.
3) Al-Samara'i, Osama Nuri Azzawi, and Omar, Hamdi Ali, The Supervisory Role of Independent Bodies in Combating Administrative and Financial Corruption. Legal Journal, 10(6), 2021.
4) Al-Sayyed, Huda Mohamed Abdel Rahman, the Role of Law in Combating Administrative Corruption in the State Administrative Apparatus. Journal of Legal and Economic Sciences, 60(1), 2018.
5) Al-Shamsi, Khalfan, Causes and Motivations of Corruption and Mechanisms to Combat It. Journal of Law and Business, (78), 2022.
6) Al-Shubaily, Saeed Ali Ghafel, the Right to Development. Journal of the Islamic University College, 6(17), 2012.
7) Al-Adaimi, Aqoub bin Irshid, Electronic Governance: An Administrative Approach to Combating Administrative Corruption. Scientific Journal of Business Research and Studies, 31(2), 2017.
8) Al-Osaimi, Maram bint Daif Allah bin Thayyab, Addressing Saudi Newspapers' Coverage of Anti-Corruption Issues: An Analytical Study on Samples from Al Riyadh and Okaz Newspapers. Arab Journal of Media and Communication Research, (26), 2019.
9) Al-Umari, Mohammed bin Sultan bin Ahmed, The Public Criminal Lawsuit in Financial and Administrative Corruption Crimes: A Systematic Applied Study. Judicature Journal, (29), 2022.
10) Al-Murri, Rashid Mohammed Hamad, Confronting Administrative and Financial Corruption Crimes: A Rooted Analytical Study. Journal of Legal and Economic Research, 4(57), 2023.
11) Al-Mullah, Muath Suleiman Rashid Mohammad, Combating Corruption and Its Relationship with Sustainable Development: A Descriptive Study in Light of the Provisions of Law No. 2 of 2016 Establishing the General Authority for Combating Corruption and the Provisions Related to Financial Disclosure. Gulf and Arabian Peninsula Studies Journal, (177), 2020.
12) Boukhrouba, Kalthoum, Administrative Corruption and Its Impact on Society. Journal of Law and Humanities, 1(16), 2023.
13) Jadi, Abdelhalim, Administrative and Financial Corruption and Their Impact on Comprehensive Development Indicators in Algeria. Journal of Economic and Financial Research, 9(2), 2022.

14) Hamad, Sulwa Hasan Radam, Administrative and Financial Corruption and Their Impact on Political, Economic, and Social State Activities. Journal of Sustainable Studies, 4(1), 2022.
15) Khales, Abdul Rahim, the Right to Development. Al-Furqan Journal, (62), 2009.
16) Shteiwi, Rabee, Administrative Corruption, and Its Combating Mechanisms: A Theoretical Analysis. Perspectives in Research and Studies Journal, 5(1), 2022.
17) Shalabi, Ismail, Economic Development, and the Position of the Islamic Approach. Imam Al-Shatibi House, 2012.
18) Abbas, Ali Hamza, the Impact of Administrative Corruption on Government Activities. Al-Kufa Journal of Legal and Political Sciences, 11(37), 2018.
19) Abdel Jaleel, Samah Al-Sayed, Administrative Corruption: Its Concept, Causes, Elimination Mechanisms. Arab Journal of Literature and Human Studies, (19), 2021.
20) Abdul Rahman, Majdoub, and Ramadan, Fatima Zahra, Effects of Administrative Corruption and Ways to Combat It. Journal of Legal and Political Studies, 9(1), 2023.
21) Osman, Jamal Abbas Ahmed, and Al-Salehi, Muhammad Abdel Rahman Ismail, Combating Administrative Corruption in Contemporary Societies: A Comparative Study between Positive Law and Islamic Sharia. Journal of Sharia Research and Studies, 3(16), 2013.
22) AZ Eldin, Zuhair, the Legal and Institutional Mechanisms' Role in Combating Administrative Corruption. Pathways in Legal Research and Studies, (26), 2022.
23) Omar, Hussein Hamed Mahmoud, Guarantees of Human Rights in the Saudi and Egyptian Constitutions: A Comparative Study with Islamic Principles. Judicature Journal, (23), 2021.
24) Filbeman, Amal, Administrative Corruption Crime: A Descriptive Study on the Saudi Society. College of Education Journal, 25(5), 2015.
25) Kareem, Hassan, the Concept of Good Governance. Arab Future Journal, 27(309), 2004.
26) Mahmidin, Sayed Ahmed, the Phenomenon of Corruption: Its Nature, Forms, and Strategies for Confrontation "1". Journal of Business Administration, (174), 2021.
27) Yousfi, Mubarakah, and Aqoosh, Hanan, Aspects of Corruption in Public Contracts. Tabna Journal of Academic Scientific Studies, 5(1), 2022.

Second, in English:

1) Belyaeva, G., Mamin, A., Zhirov, R., Belyaev, V., & Borodino, N. (2023). ANTI-CORRUPTION EDUCATION: ISSUES OF LEGAL REGULATION. Lex Humana, 15(4).
https://seer.ucp.br/seer/index.php/LexHumana/article/view/2720

2) Bouhamdan, R. F., Mostapha, N., & Hegazy, W. (2023). Corporate Governance and Anti-Corruption Disclosure: Evidence from MENA Region. European Journal of Science, Innovation and Technology, 3(2).
https://www.ejsit-journal.com/index.php/ejsit/article/view/188

3) Hindawy, E. F. M. (2023). Combating Administrative Corruption and its Role in Achieving Sustainable Development in Light of the Kingdom's Vision 2030. **Information Sciences Letters**, 12 (5).
https://digitalcommons.aaru.edu.jo/isl

4) Hirotake, I. (2021). Development and anti-corruption in the era of reforms in the GCC states). Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization. 817(1).
http://hdl.handle.net/2344/00052057

5) Karimova, G. (2022). CORRUPTION: ITS HISTORICAL ROOTS AND WAYS TO COMBAT IT. Research Focus 1)4).
https://doi.org/10.5281/zenodo

6) Karinda, K., Agustang, A., & Usman, A. (2023). Digital Government for Anti-Corruption: A Systematic Literature Review. International Journal of Science and Society, 5 (1).
https://doi.org/10.54783/ijsoc.v5i1.649

7) Khalifa, M., & Khodair, A. (2023). Sustained Growth and Anti-Corruption Policies in Egypt. Journal of Statistics Applications & Probability an International Journal, 12 (3).
http://dx.doi.org/10.18576/jsap/120328

8) 8. Maree, K. Z., Khamo, M. H., & Shakir, H. F. (2023(, Al-Hukm Al-Rashid and its Role in Achieving Sustainable Development: A Study on the Nature of the Relationship", 12(2), 360-373.
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n2a1805

Thirdly: International Agreements and Conferences:

1) The Vienna Conference held in 1993.
2) The Declaration on the Right to Development in 1986.
3) The Cairo Conference on Population and Development in 1994.
4) The Social Summit for Development in Copenhagen in 1995.
5) The Millennium Declaration in New York in 2000.

Fourthly: Laws and Decisions:

1) The Basic Law of Governance for the Kingdom of Saudi Arabia.
2) The Anti-Bribery Law in the Kingdom of Saudi Arabia, issued by Royal Decree No. M/36 dated 29/12/1412 AH.
3) The Law Combating Financial Fraud and Breach of Trust, issued by Royal Decree No. M/79 on 10/9/1442 AH.
4) The National Strategy for Integrity Protection and Anti-Corruption, through Cabinet Decision No. 43 dated 1/2/1428 AH. Cabinet Decision No. 165 dated 28/5/1432 AH.